ضرائب على الدخل

نزاع ـ مدى خضوع المشاريع التابعة للمحافظة ووحداتها المحلية لـضريبة الـدخل علـى أرباح شركات الأموال المقررة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ـ عدم خضوع ٠

استعرضت الجمعية العمومية لقـسمي الفتـوى والتـشريع بجلـستها المنعقـدة فـي ٢٠٠٤/١/٢١ نص المادة (٢) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لـسنة ١٩٧٩ المستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ وكذا المـواد (٣٨ ، ٤٣ ، ١٣٠) مـن ذات القانون والمواد(٩ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١) من قرار رئيس مجلس الـوزراء رقـم ٧٠٧ لـسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية والمواد(١١١ ، ١١١ مكـرر ، ١١٢) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ٠

واستظهرت الجمعية العمومية أن المشروعات التي تم ربط ضـريبة الـدخل عليهـا بدعوى خضوعها لتلك الضريبة ، هي من مشروعات التنمية المحلية التابعة لحساب الخدمات والتنمية المحلية لمحافظة البحيرة ، التي تمارس مهامها في إطار الخطة المعتمدة مـن قبـل المحافظة ، باعتبار أن من مهام المحافظات ووحداتها المحلية المعينة تحديـداً فـي اللائحـة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ، تنظيم شئون التموين والتجارة الداخلية وشـئون النقـل والمواصلات فضلاً عن الشئون الاقتصادية التـي تنـوط بوحـدات الإدارة المحليـة تنفيـذ المشروعات الإنتاجية المحلية ومشروعات الخدمات المحلية الأمـر الـذي تعـد معـه تلـك المشروعات الماثلة حسب طبيعتها القانونية الثابتة بحسبانها جزء لا يتجزأ من كيان محافظـة البحيرة وشخصيتها القانونية ، غير خاضعة لأحكام قانون الضريبة على الدخل ، غير مخاطبة بنص المادة (١١١) منه ، المنحسرة أحكامها عن جملة أنشطة مشروعات حسابات الخـدمات المحلية ، تلك الأنشطة التي تمارس في إطار مد هو موكول به إلى وحدات الإدارة المحلية من مهام فصلها المشرع في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ٠

(فتوى رقم ٢٥٧ بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٨ ملف رقم ٣٣٤٩/٢/٣٢)

ذات المبـ ـ ـ ـدأ

(فتوى رقم ٦٦٩ بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٥ ملف رقم ٣٤٦٨/٢/٣٢)